من متطلبات نزاهة العملية الانتخابية ان يعهد بالإشراف عليها الى جهة مستقلة ومحايدة بعيداً عن التأثيرات الخارجية والضغوطات وفي هذا الجانب يعتبر الاشراف القضائي على جميع مراحل العملية الانتخابية بدايةً من التسجيل في القوائم الانتخابية وصولاً إلى إعلان النتائج النهائية إستراتيجية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وضمان الحصول على ثقة الهيئة الناخبة والمواطنين جميعاً نظراً لما تكفلهُ القوانين والدساتير للقاضي من حياد واستقلال وعدم الخضوع الا لحكم القانون باعتبارهِ الأجدر والاكفأ على تفسير نصوص القانون وتطبيقه وهو بذلك اختبار لاستقلالية القضاء وفرصة لتعزيز دوره في تحقيق الديمقراطية وبذلك يتطلب ان تتوفر الإمكانات والظروف المناسبة التي تحول دون استغلال القضاء لإضفاء مصداقية على انتخابات مزيفة ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتهتم بدور القضاء بالإشراف على الانتخابات البرلمانية من خلال الأليات التي اتبعتها اغلب الدساتير سواء ما تتعلق بالرقابة السابقة عن طريق مشاركة القضاء في إدارة جوانب العملية الانتخابية او السهر على تطبيق نصوص القانون المتعلقة بالانتخابات او ما تتعلق بالرقابة على اختصاص الجهات القضائية المختصة بالفصل بالطعون الانتخابية عبر مختلف مراحل العملية الانتخابية .